



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنوان

الإشكاليات العملية للضمان العشري في عقود المقاولات

للطالب

عبدالله سعيد محمد الحربي

المشرف

د. أسامة أحمد بدر، قسم القانون الخاص
كلية القانون

المكان والزمان

10:00 صباحاً

الثلاثاء، 17 أبريل 2018

قاعة المحكمة التعليمية (0012) بالطابق الأرضي، مبنى كلية القانون طلاب (H2)

الملخص

أصبحت عقود المقاولات من أكثر العقود أهمية ومنها عقود مقاوله البناء أو بما يسمى الإنشاءات الثابتة وذلك لما تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة من تطور عمراني كبير وذلك كله لخدمة ضروراتها الاقتصادية في مختلف الاتجاهات، لتحقيق غاياتها في مجال الإسكان والاستثمار العقاري والتجاري وذلك لما لهذا القطاع من أهمية، فما كان من المشرع الإماراتي إلا أن وضع أحكاماً خاصة تنظم هذا النوع من عقود المقاوله والتي نظمت بموجب القانون الإتحادي رقم 5 لسنة 1985م بشأن قانون المعاملات المدنية، حيث تم تخصيص المواد القانونية من 872 إلى 896 لتنظيم عقد المقاوله في القانون.

إن هذا التدخل التشريعي يهدف إلى تحقيق مصالح أفراد المجتمع لحماية حقوقهم وأرواحهم والممتلكات الخاصة بهم، وقد قام المشرع الإماراتي بحماية أصحاب العمل في عقود مقاوله البناء وذلك عن طريق ما يسمى بالضمان العشري في هذه العقود، وذلك حرصاً من المشرع على تكثيف وتشديد المسؤولية على كل من المهندس الذي صمم البناء وأشرف عليه ومقاول البناء الذي نفذ هذه الأعمال، إذ خصهم المشرع بضمان خاص خرج فيه عن أحكام الضمان في القواعد العامة التي تحكم عقود المقاوله بشكل عام.

وفي ضوء هذا البحث، سوف نقدم دراسة معمقة في الضمان العشري في عقود مقاوله البناء وذلك عن طريق تعريف الضمان العشري ومن ثم شرح وتحليل نصوص القانون لمعرفة مدى فاعلية هذا الضمان وأحكامه وتمييزه عن غيره من أنواع الضمان المذكورة في القانون الإماراتي، وفي النهاية سنقوم بتحليل هذا الضمان في الواقع العملي الخاص بتطبيقه لدى الجهات والسلطات التنفيذية في إمارة أبوظبي والنظر في الإشكالات العملية لهذا الضمان في واقع التطبيق وذلك للتأكد من آليات تطبيقه لحماية أصحاب العمل عند نشوء ما قد يثيره ويستجبه.

كما سنقوم أيضاً من خلال هذا البحث بعمل مقارنة بين الوضع الحالي في الإمارة فيما يخص آلية الممارسات التطبيقية لحماية أصحاب العمل وبين بعض الممارسات المقارنة، وفي النهاية سنقوم بتقديم التوصيات والنتائج بناء على ما تم طرحه وبحثه وتحليله في هذه الأطروحة.

كلمات البحث الرئيسية: قانون المعاملات المدنية الإتحادي. أنواع العقود.